



## نظریه منطقه الفراغ و مرجعیت انسانی / حیدر حب الله

مهر ۱۹، ۱۳۹۹ [آرکایو] آخرین اخبار، اجتهاد و اصول فقه، دیدگاه (گفت‌وگو/یادداشت)، یادداشت فقهی و اصولی

**شبکه اجتهاد:** نظریه مرجعیت انسانی یکی از مهمترین نظریات در پاسخ به سوال ثابت و متغیر است در ادامه با تقریر شو نظریه «منطقه الفراغ» آشنا خواهیم شد. [۱]

### تقریر شهید صدر و طرح نظریه منطقه الفراغ

سید محمد باقر صدر (۱۴۰۰ هـ.ق) تلاش کرده، طرحی ارائه کند تا بتواند انعطاف لازم برای شریعت در اداره‌ی زندگی بشر و فراگیری شریعت تصریح کرده است. [۲] در گذشته استدلال ایشان بر شمولیت شریعت را که بر پایه‌ی قاعده‌ی لطف بنا که برای حزب «الدعوه الإسلامیه» به نگارش درآورده می‌گوید: «ونقصد بالشریعه مجموعه القوانين والأنظمه التي جاء بها ال منها والروحیه والاجتماعیه مختلف ألوانها من اقتصادیه وسیاسیه و غیرها، فالإسلام إذأ مبدأً کامل؛ لأنّه يتكوّن من عقیده کاه لأوجه الحياه، ویفی بأمسّ وأهم حاجتین للبشریه، وهما القاعده الفکریّه والنظام الاجتماعی». [۳]

با وجود چنین تعابیری از شهید صدر، شاید بتوان او را اولین عالم شیعی معرفی کرد که تعبیر «منطقه الفراغ» را در سیاق سه کرده است. به نظر می‌رسد که این تعبیر را برای اولین بار در کتاب مشهور خویش، اقتصادنا، به کار برده است. او نگارش این قسم دوم آن را به پایان برساند که مختص مباحث اقتصاد اسلامی بود. کتاب در سال ۱۹۶۳ - ۱۹۶۴ م چاپ و منتشر گردید. [مذهب اقتصادی اسلام بود؛ مطالعه‌ای که پس از مطالعه‌ی انتقادی ایشان نسبت به دوتفکر مارکسیستی و سرمایه داری انجا،

شهید صدر در ابتدای بحث خود پیرامون اقتصاد اسلامی، تلاش می‌کند تا در ده‌ها صفحه، تصویری کلی از روش تعامل با «منطقه الفراغ فی التشريع الإقتصادي» را مطرح کرده و اولین تصور خود از این عنوان را ارائه می‌کند. او در این باره می‌گوید:

«منطقه الفراغ فی التشريع الإقتصادي» [۵]: وحيث جئنا على ذكر منطقة الفراغ في التشريع الاقتصادي، يجب أن نعطي هذا المذهب الاقتصادي؛ لأنه يمثل جانباً من المذهب الاقتصادي في الإسلام. فإن المذهب الاقتصادي في الإسلام يشتمل على جانب منجزه، لا تقبل التغيير والتبديل. والآخر يشكل منطقة الفراغ في المذهب، قد ترك الإسلام مهمته ملئها إلى الدولة أو (ولّى الأمر للاقتصاد الإسلامي ومقتضياتها في كل زمان. ونحن حين نقول: (منطقه فراغ)، فإنما نعني ذلك بالنسبة إلى الشريعة الإسلامية التي كان المجتمع الإسلامي يعيشها، غير أنه حين قام بعمله ملء هذا الفراغ لم يملأه بوصفه نبياً مبعثاً للشريعة الإلهية إلا الخاص من سيره النبوي لذلك الفراغ، معبراً عن صيغ تشريعية ثابتة، وإنما ملأه بوصفه وليّ الأمر المكلف من قبل الشريعة نخلص من هذا إلى النتائج الآتية:

أولاً: أن تقويم المذهب الاقتصادي في الإسلام لا يمكن أن يتم بدون إدراج منطقة الفراغ ضمن البحث، وتقدير إمكانيات هملته مع المنطقه التي ملئت من قبل الشريعة ابتداءً.. في تحقيق أهداف الاقتصاد الإسلامي. وأما إذا أهملنا منطق الفراغ إمكانيات الاقتصاد الإسلامي، والنظر إلى العناصر الساكنه فيه دون العناصر الحركيه.

وثانياً: أن نوعيه التشريعات التي ملأ النبي بها منطقه الفراغ من المذهب، بوصفه وليّ الأمر ليست أحكاماً دائماً بطبيعته للأحكام العامه الثابته، بل باعتباره حاكماً وولياً للمسلمين. فهي إذن لا تُعتبر جزءاً ثابتاً من المذهب الاقتصادي في الإسلام، ملء الفراغ التي يجب أن تمارس في كل حين وفقاً للظروف، وتيسر فهم الأهداف الأساسيّه التي توخاها النبي في سياسه منطقه الفراغ دائماً في ضوء تلك الأهداف.

وثالثاً: أن المذهب الاقتصادي في الإسلام، يرتبط على هذا الأساس ارتباطاً كاملاً بنظام الحكم في مجال التطبيق، فما لم يوجا الرسول الأعظم يتمتع به من الصلاحيات، بوصفه حاكماً، لا بوصفه نبياً، لا يُتاح ملء منطقه الفراغ في المذهب الاقتصادي وبالتالي يصبح من المتعذر تطبيق المذهب الاقتصادي كاملاً، بنحوٍ نقطف ثماره ونحقق أهدافه.. وأما لماذا تركت في المذهب من قبل الشريعة ابتداءً بأحكام ثابتة؟ وما هي الفكرة التي تبرر وجود هذه المنطقه في المذهب، وترك أمر ملئها إلى الحاكم ضوء الأدله في الفقه الإسلامي؟ كل ذلك سوف نجيب عليه في البحوث المقبله، إن شاء الله تعالى» [۶].

در انتهای این عبارت، شهید سه سؤال را مطرح می‌کند:

چرا شریعت، منطقه‌ای را خالی از حکم گذاشته و از ابتدا با احکام ثابت خود به قانون‌گذاری در آن منطقه نپرداخته است؟

چرا اداره‌ی آن به حاکم واگذار شده است؟

حدود منطقه الفراغ بر اساس ادله‌ی فقهی تا کجاست؟

او پس از طرح این سؤال‌ها، پاسخ را به مباحث بعدی کتاب موکول می‌کند. او در پایان کتاب، برای سخن گفتن از م «اجتماعی»، «التوازن الإجتماعی»، «تدخل الدولة» را مطرح کرده تا به وعده‌ی خود وفا کند. وی ذیل عنوان «التدخل الدو استدلال تبیین می‌کند و می‌گوید:

«تدخل الدولة في الحياه الاقتصاديّه، يُعتبر من المبادئ المهمّه في الاقتصاد الإسلامي، التي تمنحه القوه والقدرة على الاستيع مجرّد تطبيق الأحكام الثابته في الشريعة، بل يمتد إلى ملء منطقه الفراغ من التشريع. فهي تحرص من ناحيه على تطبيق ال

أخرى العناصر المتحرّكة وفقاً للظروف.

ففى مجال التطبيق، تتدخّل الدوله فى الحياه الاقتصاديه؛ لضمان تطبيق أحكام الإسلام، التى تتصل بحياه الأفراد الاقتصاديه، السيطرة على الأرض بدون إحياء، كما تمارس الدوله نفسها تطبيق الأحكام التى ترتبط بها مباشرة، فتحقق مثلاً الضمان الاج بالطريقه التى سمح الإسلام باتباعها؛ لتحقيق تلك المبادئ.

وفى المجال التشريعى، تملأ الدوله منطقه الفراغ التى تركها التشريع الإسلامى للدوله، لكى تملأها فى ضوء الظروف المتط للاقتصاد الإسلامى، ويحقق الصوره الإسلاميه للعداله الاجتماعيه.

وقد أشرنا فى مستهل هذه البحوث إلى منطقه الفراغ هذه، وعرفنا أنّ من الضرورى دراستها خلال عمليه الاكتشاف؛ لأنّ يدخل ضمن الصوره التى نحاول اكتشافها، بوصفه العنصر المتحرّك فى الصوره الذى يمنحها القدره على أداء رسالتها، ومواءم فى مختلف العصور.

لماذا وضعت منطقه الفراغ؟ والفكره الأساسيه لمنطقه الفراغ هذه، تقوم على أساس أنّ الإسلام لا يقدم مبادئه التشريعيه تنظيمياً مرحلياً، يجتازها التاريخ بعد فتره من الزمن إلى شكل آخر من أشكال التنظيم. وإتّما يقدمها باعتبارها الصوره النظرية الصوره هذا العموم والاستيعاب - أن يعكس تطوّر العصور فيها، ضمن عنصر متحرّك، يمدّ الصوره بالقدره على التكيف تفصيلات هذه الفكره يجب أن تحدّد الجانب المتطوّر من حياه الإنسان الاقتصاديه، ومدى تأثيره على الصوره التشريعيه الاقتصاديه علاقات الإنسان بالطبيعه، أو الثروه التى تتمثل فى أساليب إنتاجه لها، وسيطرته عليها، وعلاقات الإنسان والامتيازات التى يحصل عليها هذا أو ذاك. والفارق بين هذين النوعين من العلاقات أنّ الإنسان يمارس النوع الأول من العلا منفصلاً عنها، فهو يشترك على أى حال مع الطبيعه فى علاقات معيّنه، يحددها مستوى خبرته ومعرفته، فيصطاد الطير، ويز بالأساليب التى يجيدها. فهذه العلاقات بطبيعتها لا يتوقّف قيامها بين الطبيعه والإنسان على وجوده ضمن جماعه، وإتّما أثر جميع خبرات وتجارب متعدده، وتنميه الرصيد البشرى لمعرفه الطبيعه، وتوسعه حاجات الإنسان ورغباته تبعاً لذلك.

وأما علاقات الإنسان بالإنسان، التى تحددها الحقوق والامتيازات والواجبات، فهى بطبيعتها تتوقّف على وجود الإنسان ض يُقدم على جعل حقوق له وواجبات عليه، فحقّ الإنسان فى الأرض التى أحياءها، وحرمانه من الكسب بدون عمل عن طريق ماء العين التى استنبطها إذا كان زائداً على حاجته.. كلّ هذه العلاقات لا معنى لها إلا فى ظلّ جماعه.

والإسلام - كما تصوّره - يميّز بين هذين النوعين من العلاقات، فهو يرى أنّ علاقات الإنسان بالطبيعه أو الثروه، تتطوّر عبر الإنسان باستمرار وتتأبّع خلال ممارسته للطبيعه، والحلول المتنوعه التى يتغلّب بها على تلك المشاكل، وكلّما تطوّرت علاقه وسائله وأساليبه. وأما علاقات الإنسان بأخيه، فهى ليست متطوره بطبيعتها؛ لأنها تعالج مشاكل ثابتة جوهرياً، مهما اختلفت علاقاتها بالطبيعه على ثروه، تواجه مشكله توزيعها، وتحديد حقوق الأفراد والجماعه فيها، سواء كان الإنتاج لدى الجماعه الطاحونه اليدويه.

ولأجل ذلك يرى الإسلام أنّ الصوره التشريعيه التى ينظم بها تلك العلاقات، وفقاً لتصوراته للعداله، قابله للبقاء والثبات مز فالمبدأ التشريعى القائل - مثلاً - إنّ الحقّ الخاص فى المصادر الطبيعيه يقوم على أساس العمل، يعالج مشكله عامه يسته المعقده؛ لأنّ طريقه توزيع المصادر الطبيعيه على الأفراد مسأله قائمه فى كلا العصرين.

والإسلام فى هذا يخالف الماركسيه، التى تعتقد أنّ علاقات الإنسان بأخيه، تتطوّر تبعاً لتطوّر علاقته بالطبيعه، وترتبط شكل مشاكل الجماعه إلا فى إطار علاقتها بالطبيعه، [٧] كما مرّ بنا عرضه ونقده فى بحوث الكتاب الأول من اقتصادنا. ومن الط مبادئه النظرية والتشريعيه بوصفها قادره على تنظيم علاقات الإنسان بالإنسان فى عصور مختلفه.

ولكن هذا لا يعنى جواز إهمال الجانب المتطور، وهو علاقات الإنسان بالطبيعة وإخراج تأثير هذا الجانب من الحساب؛ سيطرته على ثرواتها، يطور وينمى باستمرار خطر الإنسان على الجماعه، ويضع فى خدمته باستمرار إمكانات جديده الاجتماعيه. فالمبدأ التشريعى القائل مثلاً: إن من عمل فى أرض، وأنفق عليها جهداً حتى أحياءها، فهو أحق بها من غيره، يعساوى بين العامل الذى أنفق على الأرض جهده، وغيره ممن لم يعمل فيها شيئاً. ولكن هذا المبدأ بتطور قدره الإنسان على ا فى عصر كان يقوم إحياء الأرض فيه على الأساليب القديمه، لم يكن يتاح للفرد أن يباشر عمليات الإحياء إلا فى مساحا وتتوفر لديه وسائل السيطرة على الطبيعه، فيصبح بإمكان أفراد قلائل ممن تواتبهم الفرصه أن يحيوا مساحه هائله من ا عليها، الأمر الذى يزعزع العداله الاجتماعيه ومصالح الجماعه؛ فكان لابد للصوره التشريعيه من منطقه فراغ، يمكن ملؤها - فى العصر الأول، ويمنع الأفراد فى العصر الثانى - منعاً تكليفيًا - عن ممارسه الإحياء، إلا فى حدود تناسب مع أهداف الاق هذا الأساس وضع الإسلام منطقه الفراغ فى الصوره التشريعيه التى نظم بها الحياه الاقتصاديه؛ لتعكس العنصر المتحرك وتو وتدراً الأخطار التى قد تنجم عن هذا التطور المتنامى على مر الزمن.

منطقه الفراغ ليست نقصاً؛ ولا تدل منطقه الفراغ على نقص فى الصوره التشريعيه، أو إهمال من الشريعه لبعض الوقائع والأ الشريعه على مواكبه العصور المختلفه؛ لأن الشريعه لم تترك منطقه الفراغ بالشكل الذى يعنى نقصاً أو إهمالاً، وإنما حددت الشريعيه الأصيله، مع إعطاء ولّى الأمر صلاحيه منحها صفه تشريعيه ثانويه، حسب الظروف. فإحياء الفرد للأرض مثلاً ع حق المنع عن ممارستها، وفقاً لمقتضيات الظروف.

الدليل التشريعي: والدليل على إعطاء ولّى الأمر صلاحيات كهذه لملء منطقه الفراغ، هو النص القرآنى الكريم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩). وحدود منطقه الفراغ التى تتسع لها صلاحيات أولى الأمر، تضم - فى ضوء هذا النص الكريم - وعمل لم يرد نص تشريعى يدل على حرمة أو وجوبه، يُسمح لولّى الأمر بإعطائه صفه ثانويه، بالمنع عنه أو الأمر به، فإذا حراماً، وإذا أمر به أصبح واجباً. وأما الأفعال التى ثبتت تشريعياً تحريمها بشكل عام، كالربا مثلاً، فليس من حق ولّى الأمر الأ بوجوده، كإنفاق الزوج على زوجته، لا يمكن لولّى الأمر المنع عنه؛ لأن طاعه أولى الأمر مفروضه فى الحدود التى لا تتعا النشاط المباحه بطبيعتها فى الحياه الاقتصاديه هى التى تشكل منطقه الفراغ» [٨]

شهيد با اين عبارات در كتاب اقتصادنا، نظريه ي منطقه الفراغ را اين چنين پايه گذارى مى كند. با توجه به عباراتى كه از ايشان تبين كرد:

دين، همى افعال بشر و وقايع را تحت پوشش خود قرار نداده و در محدوده اى به نام «منطقه الفراغ» به قانون گذارى نپير آن هيچ محدوده اى را خالى از قانون رها نكرده است. واقع تطبيقى عبارت است از نصوص دينى، به علاوه ي دستوراتى كه از احكام ولى امر تطبيق نصوص دينى نيست، بلكه ولى امر به دليل صلاحيت هاى كه دارد، به جعل قانون در محدوده اى مش حقيقت شهيد مى گويد: نصوص دينى جزء امور ثابتى است كه تا قيام قيامت بايد به آن ملتزم بود، اما فرآورده ي احكام ولى شرايط خاص زمانى و مكانى اوست و براى ما الزام آور نيست؛ هر چند اصل فرآيند قانون گذارى نبوى، لازم است هميشه مورد نتايج مختلفى به بار مى آورد؛ چرا كه با تغيير زمان و مكان، داده هاى اطلاعاتى وارد شده در آن روش و فرآيند، تغيير مى متفاوتى به دست خواهد آمد. به عنوان مثال، ممكن است كه نبى مكرم با استعمال روش قانون گذارى خود در آن زمان، حكم همان روش در دوران خود، حكم به منع همان چيز را صادر كنيم، بلكه شايد اگر رسول خدا (صلى الله عليه وآله) در اين زمان

نتيجه ي نکته ي اول آن است كه احكام و قوانين صادر شده براى پوشش منطقه الفراغ، هر چند از خود نبى مكرم صادر ، محدوده ي احكام متغير تعريف مى شوند. آنچه ثابت است، همان خطوط اساسى و اهدافى است كه آن احكام تاريخى در -

از نظر شهيد صدر، فهم و سنجش احكام اسلامى جز با مطالعه ي دوجانبه ي آن فراهم نمى شود. جانب اول، مطالعه ي نصوص تطبيق آن توسط ولى امر مى باشد. بدون اين مطالعه ي دوجانبه، نه اسلام را كامل فهميده ايم و نه مى توانيم نسبت به احكام

است؛ نه یک گزینه‌ی دارای بدیل! نگاه تک بُعدی باعث می‌شود تا در نهایت، پازلی ناقص از اسلام ارائه شود. معنای این منطقه الفراغ و قوانین آن عملی نیست.

علت عدم امکان اجرایی شدن اسلام، بدون منطقه الفراغ آن است که نصوص شرعی تنها جزء ثابت از حیات انسانی (ارتباط) قسم بزرگی از حیات انسانی را متغیرها (ارتباط انسان و طبیعت) تشکیل می‌دهند؛ مخصوصاً با توجه به این مطلب که بین انسانی تأثیرگذار است.

### دولت در بیان شهیدصدر، همانند میرزای نائینی دارای دو وظیفه است:

وظیفه‌ی اجرایی که عبارت است از اجرای احکام الهی، مانند منع ربا، منع شرب خمر و....

وظیفه قانون‌گذاری که وظیفه‌ی دوم دولت در منطقه الفراغ و زیر سایه‌ی اهداف اساسی شریعت است.

بنابراین شهیدصدر، میرزای نائینی و شهیدمطهری در ادعای وجود دولت قانون‌گذار، علاوه بر دولت مجری با یکدیگر مشتمل احکام، به جعل احکام نیز می‌پردازد، نکته‌ی مهمی است که قرن بیستم شاهد تولد آن در فقه شیعی است و پیش از آن اثری

از آن جا که این نظریه ممکن است توهم نقص در شریعت را ایجاد کند، ایشان تأکید می‌کند که نظریه‌ی منطقه الفراغ باعث وجود آن برای اثبات فراگیری وقایع، امری ضروری و در حقیقت مایه‌ی کمال شریعت است. در نظر شهیدصدر، افعال و اقوالی و ثانوی هستند: حکم اولی اباحه و حکم ثانوی الزامی است که توسط ولی امر جعل می‌شود، (به مقتضای صلاحیتی که با این بیان، در صدد اثبات این نکته است که از جهتی همه‌ی وقایع دارای حکم شرعی اولی‌اند و از طرف دیگر، برای از بین ولی‌امر به وسیله‌ی احکام ثانوی مجاز است. وی در حقیقت می‌خواهد در عین محافظت از شمولیت، مشکل متغیرات را نیز

دایره‌ی منطقه الفراغ، مختص مباحات است. ولی‌امر در دایره‌ی الزام‌های شرعی اجازه‌ی دخل و تصرف ندارد. گویا شهیدصدر، مقید به عدم معصیت بودن آن می‌داند و از طرفی چون معصیت خداوند تنها در مخالف با الزام‌های الهی نهفته، او دایره‌ی

شهید، ارتباط انسان با خالق خویش را در دایره‌ی امور ثابت تعریف می‌کند و بدین شکل، آن را محکوم به احکام ثابت شریعت

آنچه گذشت، اساس نظریه‌ی شهیدصدر بود که در کتاب اقتصادنا بیان شده است. او دیگر افکارش را نیز بر همین اساس بنی‌الاسلامیه، به تبیین وظایف دولت اسلامی می‌پردازد و آن‌ها را ضمن چهارعنوان خلاصه می‌کند. او عنوان دوم را «وضع تعین عنوان، همان تفصیل قانونی است که احکام شریعت در آن‌ها بنا بر شرایط زمانی و مکانی لحاظ می‌شود. قسم سوم را تطبیق جزئی از قانون اساسی و یا جزئی از تعالیم استنباط شده از قانون اساسی به‌شمار می‌روند. [۱۰] این بدان معناست که همان‌گونه که در مباحث اقتصادنا گذشت، بر اساس عبارات الأسس الإسلامیه نیز دولت علاوه بر اجرای قوانین شرعی، وظیفه هشتم، تفصیل آشکاری بین احکام ثابت شریعت و بین آنچه بر آن نام قوانین گذارده شده، مشاهده می‌کنیم. این قوانین، همانند هستند که طبق شرایط زمان و مکان از احکام شریعت استنباط شده و به دلیل عدم وجود نص صریح و مستقیمی از جانب

اساس هشتم، دربرگیرنده‌ی تعریفی مهم از اصطلاح «الدستور الإسلامی» است. معنای این اصطلاح اعم از مفهوم قانون اساسی دربرگیرنده‌ی تمام احکام ابدی شریعت می‌باشد. ایشان معتقد است که اطلاق اسم «الأحكام الشرعية» بر قوانین دولت نیز صحت اما صفت شرعیّت خود و الزام‌آور بودنش را از احکام اصلی شریعت می‌گیرد. علاوه بر این، نظام عادل اسلامی این احکام را به آن‌گونه که گذشت، احکام دولت با توجه به ادله‌ی شرعی لازم‌الاجراست. نتیجه آنکه اسلام در دایره‌ی متغیرات، تنها خطوط و اهدافی که با تغییرات زندگی بشر، تغییر نمی‌کند. تغییرات حاصل شده در گذر زمان، تنها می‌تواند قوانینی را تحت تأثیر شئون زندگی روزمره‌ی انسان را بر عهده دارد. [۱۱]

متن اساس هشتم برای ما از اهمیت به‌سزایی برخوردار است؛ چرا که در این اساس، حوزه‌ی فعالیت دولت علاوه بر حیث همان‌گونه که در اقتصادنا نیز چنین بود). تنوع در حوزه‌ی فعالیت دولت، همان‌چیزی است که در طرح میرزا نیز قابل رؤی پیرامون قانون اساسی جمهوری اسلامی ایران نگاشته، تصریح کرده که امت، پشتوانه‌ی اجرا و قانون‌گذاری است. [۱۲]

نکته‌ی مهم دیگری که در متن الأسس الإسلامیه وجود دارد، آن است که ایشان قوانین وضع شده توسط دولت را «احکام شرعی سرمنشأ شرعی این قوانین توصیف کرده است، اما سؤال این است که آیا وصف «احکام شرعی» برای این قوانین در مقابل اوصاف، قوانین دولت را در ضمن احکام شریعت مقدسه داخل کند؟ ما در نظریه‌ی علامه طباطبایی مشاهده کردیم که ایشان ولی‌امر، به‌شدت از اعطای وصف دینی به آن‌ها خودداری می‌کرد. به‌عبارت دیگر، در نظر علامه اطاعت از قوانین امری دینی آیا شهید صدر با علامه در این امر مخالف است؟

**به نظر می‌رسد شهید مخالف علامه نیست؛ زیرا با کنار یکدیگر قراردادن عبارات شهید صدر، می‌توان فهمید که ایشان قصد دهد، بلکه در پی تأکید بر شرعیّت آن احکام، مقابل عدم اعتبار قوانینی است که از این طریق به‌دست نیامده باشند؛ عد اطاعت می‌شود. حداقل می‌توان گفت، مخالفت با علامه از عبارات شهید صدر به روشنی قابل دریافت نیست.**

پس از مطالعه‌ی عبارات اقتصادنا و الأسس الإسلامیه، سومین کتابی که می‌تواند به ما در روشن شدن نظریه‌ی شهید صدر در کتاب مذکور و در فضای سخن از سنن تاریخی، به دلیل ارتباطی که بین سنن تاریخی و مسئله‌ی ثابت و متغیر برقرار است، در ارتباط انسان با انسان ثابت و رابطه‌ی او با طبیعت، ذیل امور متغیر تعریف می‌شود، اما این بار به‌شکلی واضح‌تر از قبل بر تأکید می‌کند؛ چرا که وقتی ارتباط انسان با طبیعت رشد می‌کند، رشد و سیطره‌ی انسان بر طبیعت، همان‌گونه که قرآن فر (علق: ۶ و ۷) موجب طغیان او می‌شود؛ بنابراین شهید صدر با وجود اقرار به ثبات روابط بین انسانی، امکان تأثیرپذیری این نیست که مانند مادی‌گرایان، روابط انسان‌ها با یکدیگر را تماماً معلول تغییر رابطه‌ی انسان با طبیعت بدانند. بر این اساس، شهید می‌کند:

رابطه‌ی انسان با خدا (ثابت)؛

رابطه‌ی انسان با طبیعت (متغیر)؛

رابطه‌ی انسان با انسان (متغیر در نتیجه‌ی تغییر رابطه‌ی انسان با طبیعت).

این در حالی است که پیش از این، تنها دومورد اول را ذکر کرده بودند، اما ذکر مورد سوم عمق بیشتری به نظریه‌ی ایشان نمی‌شود.

او در این کتاب نیز وظیفه‌ی جعل قانون در حیثه‌ی متغیرات را بر عهده‌ی حاکم شرعی گذاشته و فرموده است: ولی‌امر به قانون‌گذاری در این قسمت‌ها که منطقه الفراغ نامیده می‌شود، اقدام کند. [۱۳]

این بحث را با سخنان پایانی شهید صدر که در اواخر عمر خویش نگاشته و در کتاب الإسلام یقود الحیاه منعکش شده پایان عناصر نظریه‌ی ایشان را به تصویر می‌کشد و برخی از نکات دیگر را نیز به آن می‌افزاید. در این کتاب، شهید صدر اهمیت قائل شده و لیستی از این اهداف و خطوط ارائه کرده است؛ اهداف و خطوطی که قوانین ولی‌امر باید در سایه‌ی آن‌ها وضع باید دارای سه خصوصیت باشد:

باید نسبت به امور ثابت دینی فهمی عالمانه داشته باشد.



عارف به زمانه‌ی خویش باشد و خصوصیات زمانی مکانی خود را به درستی درک کند.

نسبت به صلاحیت‌های ولی امر فهم فقهی و قانونی داشته باشد. [۱۴]

علاوه بر این‌ها، شهید در این کتاب به شرح مطالب خود در المدرسه القرآنیه و اقتصادنا پرداخته است. او معتقد است که عنا

**قسم اول**، عناصر ثابتی که توزیع را قانونمند می‌کنند و برگرفته از کتاب و سنت‌اند.

**قسم دوم**، عناصر متحرکی که در مجال توزیع با توجه به رشد ابزار تولید و فراهم شدن زمینه‌ی سوء استفاده وجود دارند خطوط و اهداف اساسی زده است.

**قسم سوم**، عناصری است که برای کشف آن‌ها به مباحث علمی و تجربه‌ی انسانی مراجعه می‌شود. [۱۵]

آنچه گذشت، تصویری مختصر از دیدگاه شهید صدر نسبت به قضیه‌ی ثابت و متغیر است؛ تصویری که بازتاب آن را در نوشته‌ی [۱۶] در مقایسه اجمالی طرح شهید صدر با علامه طباطبایی، نقطه‌ی اشتراک و تمایز آن دو را می‌توان این چنین مشاهده کرد:

**قدر مشترک:** هر دو تقریر، اصل وجود دایره‌ی ثابت و متغیر را می‌پذیرند. مرجع در حیطه‌ی امور ثابت، نصوص شرعی است قوانین خویش را بر اساس مصلحت و در سایه‌ی خطوط و اهداف اساسی اسلام وضع می‌کند.

**نکته‌ی تمایز:** اشاره به تعیین دایره‌ی منطقه‌الفراغ است. شهید صدر مباحث را به‌عنوان دایره‌ی منطقه‌الفراغ مشخص می‌کند. شهید مطهری و میرزا اثری از تعیین محدوده‌ی منطقه‌الفراغ نمی‌بینیم و اصلاً به این موضوع پرداخته نشده است.

بر اساس تمام تقریرات گذشته، اگر چه قوانین جزئی ولی امر لازم‌الاجراست، اما جزئی از شریعت نیست. حال این سؤال پیش نیست، منشأ وجوب اطاعت از آن‌ها کدام است؟ چرا مکلف در صورت مخالفت با آن‌ها عقاب می‌شود، درحالی‌که مرتکب است که مخالفان نائینی نیز در مقابل نظریه‌ی او مطرح می‌کردند.

در جواب می‌توان گفت: اوامر ولی امر، همانند اوامر پدر نسبت به فرزند خویش است. چنانچه پدری به فرزند خویش امر در حق فرزند واجب باشد، اما مضمون امر پدر توسط شریعت جعل نشده است یا اگر کارفرما به اجیر خود دستور دهد بر اجیر واجب است به تخلیه‌ی بار مورد نظر بپردازد؛ در عین حال واضح است که مفاد اجاره جزء احکامی که به‌صورت مس اطاعت امر کارفرما بر اجیر لازم است، اما مضمون امر، جزئی از دین نیست. این یعنی وجوب اطاعت امر و دینی نبودن مض در میان نیست.

---

[۱]. این مقاله بخشی از کتاب شمولیت «شریعت حداکثری و عرصه تطبیق عملی (سوال ثابت و متغیر)» است که با تغیر مباحث تقریر دروس خارج استاد حیدر حب الله در سال تحصیلی (۱۳۹۶ - ۱۳۹۷) در حوزه علمیه قم است که به قلم د مهدوی) بعد از تطبیق با کتاب «شمول الشریعه» به زبان فارسی تحریر و تنظیم شده است. کتاب «شمول الشریعه، بح والوحی» اثر استاد حیدر حب الله در سال ۲۰۱۸ م در بیروت منتشر شده است.

[۲]. ر.ک به عنوان نمونه: الفتاوی الواضحه (المرسال الرسول الرساله): ۸۹ - ۹۰؛ المدرسه الإسلامیه: ۱۴۴ - ۱۴۷.

[۳]. این نوشته‌ها بعدها با عنوان الأسس الإسلامیه منتشر می‌شود. کتاب الأسس الإسلامیه در سال ۱۹۸۵م نوشته شده و در تاریخ تألیف این کتاب و جدلی که در نسبت تمام یا بعض آن به شهید صدر رخ داده و عبارتی که از آن نقل کرد؛ محمدباقرالصدر السیره و المسیره فی حقائق و وثائق ۱: ۲۶۴ - ۲۶۷ مراجعه کنید.

[۴]. ر.ک: همان ۱: ۳۴۱، ۳۹۵ - ۳۹۶، ۴۴۰ - ۴۴۱؛ لازم به ذکر است، جلد اول که سلسله مقالات چاپ شده شهیدصدر در م اختصاص به مباحث اقتصاد اسلامی دارد به چاپ رسیده است.

[۵]. لازم به ذکر است که در برخی از چاپ‌های کتاب اقتصادنا، این عنوان به گونه‌ای به کار رفته که گویا جزئی از اصل کتاب به کارگیری عنوان مذکور از پرائنز استفاده شده است، گویا جزئی از اصل کتاب نیست، اما گذشته از عنوان، تعبیر مذکور دروز شده است.

[۶]. اقتصادنا: ۴۴۳ - ۴۴۵. (چاپ الموسوعه)

[۷]. شهیدصدر سخن از این تفکر را در مواضع دیگری از کتاب‌هایش نیز تکرار کرده است، به عنوان نمونه ر.ک: الإسلام يقود ال

[۸]. اقتصادنا: ۷۹۹ - ۸۰۴.

[۹]. جهت مشاهده دیدگاه ایشان در عبادات ر.ک: الفتاوی الواضحه (نظره عامه فی العبادات) ۷۴۹ - ۷۵۲.

[۱۰]. ر.ک: محمدباقرالصدر، السیره و المسیره ۱: ۲۷۲ و بین تکرار این مسئله را در اساس نهم، ص ۲۷۵.

[۱۱]. ر.ک: محمدباقرالصدر، السیره و المسیره ۱: ۲۷۴ - ۲۷۵.

[۱۲]. ر.ک: الإسلام يقود الحياه: ۱۹ - ۲۰. ناگفته نماند که میان پژوهشگران افکار شهیدصدر نسبت به مرجع قوهی مجریه قدرت قانون‌گذاری و اجرای قوانین به امت باز می‌گردد یا به ولی‌امر؟ این اختلاف به دلیل نوعی تفاوت در کتاب‌های مخت و‌گذاری این امر به ولی‌امر و حاکم دیده می‌شود، در حالی‌که در کتاب الإسلام يقود الحياه به نوعی اداره‌ی منطقه‌الفراغ به اد

[۱۳]. ر.ک: المدرسه القرآنيه: ۱۵۷ - ۱۶۱، ۱۷۱ - ۱۷۴، ۱۸۵ - ۱۸۶.

[۱۴]. ر.ک: الإسلام يقود الحياه: ۴۲ - ۵۶.

[۱۵]. همان: ۶۴ - ۶۹.

[۱۶]. ر.ک به عنوان نمونه: محمد الصدر، ماوراء الفقه ۹: ۷۲؛ حسن الجوهري، بحوث فی الفقه المعاصر ۱: ۲۸ - ۲۹ و ۳: . الإجماعیه فی القرآن الکریم: ۲۱۹.



